

مخطوطات ومطبوعات

الجزء الأول

من احكام الأوقاف

وهو مجموعة محاضرات

ألقاها الشيخ مصطفى الزرقا : أستاذ احكام الأوقاف والحقوق المدنية السورية
في معهد الحقوق العربي بدمشق .

أشار المؤلف في مقدمة كتابه الى ما طرأ على احكام الأوقاف من احكام
قانونية : ادارية وقضائية منذ العهد العثماني الى عهد الانتداب الفرنسي ، تناولت
بالتعديل او بالالغاء كثيراً من الأحكام الأصلية . فأصبحت هذه الأحكام
مزيجاً من عناصر بعيدة الانساب والأواصر ، متفرقة المراجع والمصادر . جمعها
في هذه المحاضرات تسهيلاً على طالب الحقوق . وقد : « أثر ترتيب مباحث
الأوقاف في هذا الكتاب على حسب ما يتعلق به من اركان الوقف وعناصره ،
ليقع كل حكم في الموقع الذي يعود اليه ، فانقسم الكتاب بذلك الى مقدمة ،
وخمسة اقسام : (١) ما يتعلق بذات الوقف وعقده - ٢ - ما يتعلق بالواقف
- ٣ - ما يتعلق بالموقوف - ٤ - ما يتعلق بالموقوف عليه - ٥ - ما يتعلق
بالولاية على الوقف .

تناول في المقدمة : معنى الوقف ، ومنشأ بمشروعيته في الاسلام ، وحكمته ،
واستمداد احكامه ، ولحقة تاريخية عنه .
وفي القسم الأول : حقيقة الوقف و تعريفه ، وركن الوقف والغاظه ،
وشرائط الوقف ، وفيه فصول .

والقسم الثالث : شروط الواقفين وأغراضهم ، ثبوت شروط الواقفين ومثبتاتها ، وهو بهذا القسم وفصوله ، ينتهي الجزء الأول من المحاضرات .

ومما يحمد للمؤلف ، هذه العبارة السائغة التي عبر بها عن موضوعه ، وهذا الأسلوب السهل في التبويب والترتيب ، الذي قل ان يجري عليه من يؤلف عادة في مثل هذه الأبحاث .

والأستاذ مالك لتأصية موضوعه ، ما ينقل تقليداً ، بل يؤلف عن لضيح وعلم ومزاولة وتعرض المؤلف في فصل : « غرض الواقف ومدى اعتباره » لما يقع من غموض وإيهام في بعض شروط الواقفين

قال : « فالنظر الفقهي بقضي بأن يحكم في ذلك غرض الواقف . وتقل عن رد المختار قوله : « فما كان منها أقرب الى غرض الواقف وجب ترجيحه والعمل به دون سواه لأنه اقرب ان يكون مراده ، وهذا كما ترى في غاية السداد ، اذ لا يعقل عندئذ ترجيح الاحتمال المخالف على الملائم المخالف لغرض الواقف » وهذا شيء حسن حبذا لو اخذ به رجال الشرع والقانون ، فراغوا عند الغموض والايهام ، قواعد العدل وغرض الشارع لا النصوص الجوفاء .

وسيفي هذا الفصل : فصل « غرض الواقف ومدى اعتباره » بتقد المؤلف :

« المدارس الوقفية التي وقفها الواقفون لطلب العلوم الشرعية والعربية . . . ولا يزال طلب العلم فيها جارياً على الطريقة القديمة ، فيدخلها الطالب ويجاور فيها أي يسكن إحدى غرفها ويحضر دروس مدرستها وهو غالباً درس واحد في اليوم ، ويستمر هكذا ان شاء مدى حياته ، فقد يصبح علماً كبيراً ويبقى مجاوراً فيها بصفة طالب ، وقد يكون غير ذي قابلية للتعلم أو كسولاً لا يعني بالتفصيل فيستمر أيضاً مدى حياته ، واذا دخلها الطالب الصغير المبتدي يحضر مع الطلاب القدماء . . بلا تفريق بين المبتدي والقديم في مناهج التعليم والتلقي ، وليس من المعتاد فيها امتحان . . »

ويريد المؤلف لهذه المدارس ان تجري على نظام غيرها من المدارس المصرية . ولا يرى في هذا : « مخالفة محظورة لشروط الواقفين » . ولو كانت الواقف وقفها لتحقيق على تلك الطريقة المألوفة في زمنه ، لأن اختلاف طريقة التحصيل والتعليم الى خير وأفضل مما كانت معهوداً ليس اهمالاً لشروط الواقف ، بل بالعكس هو اعمال له على أفضل وجه . ولئن افترض ان في ذلك مخالفة لشروط الواقف فقد تقدم ان مخالفته الى ما هو خير وأنفع من كل وجه ضمن حدود عرضه جائز . . . وانما غرض الواقف التعليم بالطريقة الأكثر إنتاجاً للعلم والعلماء هي الأكثر موافقة لشروط الواقف » .

وهو رأي راشد سديد يشكر المؤلف عليه : فلقد آن أن تتحلل بعض الشيء من « شروط الواقف كنص الشارع » ان لم تخرج عليها - كل ما قضت المصلحة العامة بهذا الخروج .

ونكرر الشكر للمؤلف والثناء عليه ، ونلفت نظر المشتغلين بالقضاء والمحاماة

الى هذا الكتاب المفيد .

عارف النكدي

القانون الدبلوماسي

تأليف محمد حسني عمر بك

الوزير المفوض والسكرتير العام لوزارة الخارجية المصرية

كتاب من القطع الكبير ، يقع في ما يقرب من ثلاث مئة صفحة . تحدث فيه مؤلفه عن التمثيل السيامي ، والآداب الدولية ، وعن الملوك ورؤساء الدول وما يجب لهم ، وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، وعن وزراء الخارجية ، وما يتصل بذلك من اختيار السفراء والوزراء المفوضين ، واختصاصاتهم وحقوقهم وواجباتهم ، وكيف يستقبلون ، والأصول المتبعة في كل ذلك . وجوازات السفر ومنها . وأكثر ذلك معززاً بأمثال وكتب ودقائق ، تعين المطالع على فهم هذه القواعد ،